التدابير الوقائية ضد تبييض الأموال في البنوك الجزائرية

أ. دوادي فاطمة الزهراء * د. فرج شعبان **

الملخص:

إن ظاهرة تبييض الأموال تخلف انعكاسات وآثار سلبية على الاقتصاد بصفة عامة وعلى المؤسسات المالية والبنوك بصفة خاصة، وهو ما يؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمرين في النظام البنكي، الأمر الذي يستلزم وضع تدابير وإجراءات للوقاية من هذه الجريمة الاقتصادية لحماية البنوك من عواقب التورط في تبييض الأموال، وتهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على جريمة تبييض الأموال في الجزائر، بعرض مصادرها وأساليبها المصرفية وغير المصرفية، وكذا أهم الالتزامات الوقائية البنكية ضد هذه الجريمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تبييض الأموال، التدابير الوقائية، البنوك الجزائرية.

Abstract:

The phenomenon Money Laundering has negative reflections and effects On the economy in general And financial institutions and banks in particular, Which leads to destabilize the confidence of investors in the banking system, Which is necessary, Which requires the development of measures to prevent this economic crime To protect banks from the consequences of involvement in money laundering, Our study aims to highlight the crime of money laundering in Algeria, by presenting its sources and banking and non-banking methods, As well as the most important preventive banking obligations against this economic crime.

Keywords: money laundering, preventive measures, Algerian banks.

مقدمة

إن الجزائر وعلى غرار دول العالم قامت بتجريم عمليات تبييض الأموال، مُصادقةً

* طالبة دكتوراه – جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.
** أستاذ محاضر قسم – أ- جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.

بذلك على مختلف الاتفاقيات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، كما قامت بإصدار قوانين وطنية لمكافحة هذه الظاهرة، التي تشهد تفاقم كبير في ظل غياب الأرقام الدقيقة التي تحدد حجمها لتنوع مصادرها وأساليبها، والبنوك الجزائرية ليست بمنأى من خطر تبييض الأموال القذرة، لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير للوقاية من هذه الجريمة الاقتصادية على مستوى البنوك.

الإشكالية: ماهي التدابير المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية للوقاية ضد عمليات تبييض الأموال؟

- **المحاور الأساسية:**
- مصادر تبييض الأموال في الجزائر؛
- أساليب تبييض الأموال في الجزائر؛
- التدابير الوقائية في النظام البنكي الجزائري ضد تبييض الأموال.
- **المحور الأول: مصادر تبييض الأموال في الجزائر**

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة تنامي في مختلف أشكال الإجرام، وأهم هذه النشاطات الإجرامية:

1- الاتجار غير الشرعي في المخدرات: لا تعتبر الجزائر في المرحلة الراهنة بلداً منتجاً ولا مستهلكاً بصفة واسعة، ولكن تشكل فضاء مفضلاً للعبور، حيث أن 90% من المحجوزات موجه للاستهلاك في بلدان أخرى من أوروبا، افريقيا ودول الشرق الأوسط،[1] وتقدر كمية المحجوزات من المخدرات في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2015 كما يلي:

	2011	2012	2013	2014	2015
راتنج القنب كغ	53323.093	157382.643	211512.773	181942.901	126685.774
الكوكايين غ	10901.023	174821.7	3790.487	1245.626	88287.395
الهيروين غ	2496.65	6073.659	868.299	339.11	2573.754

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **الحصيلة السنوية المتعلقة بالكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني**، من قبل مصالح المكافحة الثلاث (الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك)، متاح على الموقع:
https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/?p=donnees, consulté le : 13/08/2017.

[1] عبد الرؤوف مليط، **سياسة مكافحة تبييض الأموال في الجزائر**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،فرع: التنظيم السياسي والاداري، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 110.

وبعد تحليل حصيلة الكميات المحجوزة نلاحظ أن تجارة المخدرات مازالت تشكل خطراً على الاقتصاد الجزائري رغم كل الجهود المبذولة من طرف مصالح المكافحة.

2- الارهاب: ومن أسباب استمرار الإرهاب في الجزائر القوة الخفية لشبكات تبييض أموال الجماعات الإرهابية المستمدة أساساً من السطو والاستيلاء على ممتلكات المواطنين،[1] وفيما يلي إحصائيات لقضايا مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المسجلة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015:

السنوات	قضايا تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
2010	0
2011	7
2012	4
2013	3
2014	4
2015	0

المصدر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، **تقرير المتابعة السابع للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية**، 27 أبريل 2016، ص 18-19.

إن عدد القضايا التي يوضحها الجدول لا يثير مخاوف كبيرة، إلا أن الخطر يبقى قائم خاصة في ظل عدم الاستقرار الأمني الذي تعيشه بعض الدول المجاورة (ليبيا، مالي،...)، والذي يمكن أن يهدد أمن الحدود الوطنية.

3- التهريب: يعتبر التهريب عبر الحدود، من أكثر الجرائم الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، نظراً لشساعة الحدود البرية والبحرية.[2] ومعظم القضايا المتعلقة بالتهريب للسداسي الأول من سنة 2015 سجلت في غرب البلاد بـ800- قضية معالجة، تليها الحدود الشرقية بـ 500 قضية أما الحدود الجنوبية وأقصى الجنوب سجلت بها أكثر من 100 قضية. ومجموع هذه القضايا أسفر عن حجز كميات كبيرة من: الوقود، علب السجائر، المواد الغذائية المختلفة، الماشية. علماً أن تهريب الوقود يمثل نسبة 70% من مجموع قضايا التهريب المعالجة.[3]

[1] **المرجع أعلاه**، ص 120.

[2] نادية عبد الرحيم، **مكافحة تبييض الاموال في الجهاز المصرفي الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 107.

[3] الشرطة القضائية، "**حصيلة نشاط وحدات الدرك الوطني في ميدان قمع الإجرام المنظم خلال السداسي الأول**

4- تزوير العملات: لقد أخذت ظاهرة تزوير العملة في الجزائر أبعاداً كبيرة في السنوات الأخيرة، وهو ما يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني ويهدد أمن الدولة بشكل أساسي.[1] كما أكدت المديرية العامة للأمن الوطني أن المزورين باتوا يطورون أساليبهم لمحاكاة العملة الأصلية ويلجئون إلى وسائل النسخ والطباعة.[2] حيث تم تسجيل 167 قضية تزوير للعملة في الثلاثي الأول من سنة 2015، أسفرت عن حجز 27588 ورقة نقدية من العملة الوطنية مزورة، من مختلف الفئات تفوق قيمتها 25 مليون دج، 11 ورقة نقدية تعادل 550 أورو، و08 أوراق نقدية من العملة الأمريكية (الدولار) تعادل 800 دولار و32 ورقة نقدية من العملة التونسية تفوق 10 آلاف دينار تونسي.[3]

5- التهرب الضريبي: ويتم من خلال إخفاء مصادر الدخل الحقيقية، من خلال تلاعب أصحاب الشركات في حسابات شركاتهم، بهدف إظهار أرباحهم أقل من الواقع، ومن ثم تخفيض المبلغ الضريبي المستحق الدفع لوزارة المالية، وتشير الإحصائيات إلى أن التهرب الضريبي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990-2011 قد بلغ حدود 600 مليار دينار جزائري، ويُقدر حجم التهرب السنوي بما يزيد عن المليار دولار سنوياً،[4] حيث منع هذا التزيف المالي الضخم الناجم عن التهرب الضريبي، من توفير موارد مالية إضافية للدولة يمكن استغلالها في حل مشاكل كثيرة منها: التنمية الجهوية، مشكل البطالة، ...إلخ.

6- الهجرة غير الشرعية: تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وزاد من استفحال هذه الظاهرة أكثر، الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها معظم الدول الإفريقية.[5] وتم تسجيل 173 قضية سنة 2015، على إثرها

من سنة **2015"**، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined، تاريخ الإطلاع: 2017/07/22.

[1] بهلولي فيصل، خويلد عفاف، **ظاهرة تبييض الأموال وآليات مكافحتها في المؤسسات المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس،المغرب-**، الملتقى الوطني: مكافحة تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية –الواقع والتحديات-، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي: 04-05 مارس 2013، ص 10.

[2] المديرية العامة للامن الوطني، **خبراء الشرطة العلمية والتقنية للمديرية العامة للامن الوطني يرصدون 163 قضية تزوير في العملات النقدية**، متاح على الموقع:
http://www.algeriepolice.dz/, consulté le : 10/05/2017.

[3] المديرية العامة للأمن الوطني، **الشرطة تنجح في تفكيك عصابات خطيرة وتسترجع أوراق نقدية مزورة**، متاح على الموقع:
http://www.algeriepolice.dz/?, consulté le : 25/07/2017.

[4] نادية عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

[5] محمد مجدان، **الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، ص 64-65.

تم توقيف 359 أجنبي من جنسيات إفريقية. وتشكل هذه الظاهرة تهديداً لأمن واستقرار المجتمع والدولة، لارتباطها بالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها مخدرات، تهريب السلاح والبشر، الارهاب، بالإضافة إلى الممارسات اللاأخلاقية وانتشار الأوبئة والأمراض، وغيرها من التهديدات والأخطار.[1]

7- الفساد: يرجع بعض المحللين أسباب زيادة جرائم الفساد عموماً والجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة خصوصاً، في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية،[2] وترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية يدل على اتساع رقعة الفساد من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح ذلك:

السنة	مستوى المؤشر/10	الترتيب عالمياً
2012	3.4	105
2013	3.6	94
2014	3.6	100
2015	3.6	88
2016	3.4	108

Source : https://www.transparency.org/, consulté le : 29/07/2017.

من الجدول نلاحظ أن مستوى المؤشر أقل من 10/5 خلال الفترة الممتدة من 2012- 2016 وهو ما يدل على أن ظاهرة الفساد والرشوة لازالت تسود الاقتصاد الجزائري بالرغم من كل الإجراءات المتخذة لمكافحتها.

8- الجرائم الالكترونية: الجزائر على غرار باقي الدول أسست قسم خاص لمكافحة الجريمة المعلوماتية، حيث تم تسجيل 417 قضية في السداسي الأول من سنة 2015 ، شملت انتحال الشخصية، النصب والاحتيال، التزوير الالكتروني، تخريب بيانات شخصية وعامة، الابتزاز بصور أو معلومات مقرصنة، التشهير، السرقة الالكترونية،[3] وخلال 8 أشهر الأولى من سنة 2016 تم تسجيل 567 قضية

[1] **المرجع أعلاه**، ص 65.

[2] حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص46.

[3] لطرش فيروز، بن عزوز حاتم، **الجريمة الالكترونية في الجزائر: من جريمة فردية إلى جريمة منظمة**، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد01، 2016، ص 330-331.

تورط فيها، وشملت أنواع أخرى من الجرائم الالكترونية بالإضافة إلى تلك التي تم تسجيلها سنة 2015 منها جرائم التحريض والتطرف عبر الانترنت، جرائم بيع السلع المحظورة عبر الانترنت، جرائم الإعتداء على سلامة الأنظمة المعلوماتية.[1]

- المحور الثاني: أساليب تبييض الأموال في الجزائر

أهم أساليب تبييض الأموال في الجزائر، هي:

1- الأساليب البسيطة: يلجأ إليها الأشخاص الذين يفضلون الدخول في مشاريع بسيطة تحت إدارتهم، مثل: [2]

- المتاجرة في العقارات: تتمثل في شراء وبيع سكنات أو استئجارها، شراء وبيع الأراضي وبيعها على حالها أو بعد تشييد مباني فوقها، تشييد مراكز تجارية بغية شرائها.

- المشاريع التجارية: وتتمثل في القيام بمختلف الأنشطة التجارية مثل: بيع الأجهزة الكهرومنزلية، الأنشطة الخدماتية البسيطة كنقل البضائع والمسافرين، بالإضافة إلى إنشاء شركات متوسطة الحجم للتصدير والاستيراد.

2- الأساليب المعقدة: تتم هذه الأساليب غالباً بمساهمة مختصين في التجارة والمالية، وذلك عن طريق:

- تهريب الأموال نحو الدول الآمنة قضائياً وجبائياً (الجنات الضريبية): ويتم في هذا الأسلوب استخدام عمليات التجارة الخارجية، عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية. ويتطلب هذا الأسلوب إنشاء شبكة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن، بالإضافة إلى اللجوء إلى خدمات المحترفين في مجال تزوير الوثائق.

- المشاريع الاستثمارية: يتم استخدام أنظمة التشجيع والمساعدة المتاحة التي تُدعم المشاريع الاستثمارية مثل: ANSEJ، ANDI، وذلك للحصول على قروض بنكية يتم تسديدها عن طريق الأموال الملوثة.

- كراء السجل التجاري: يتم كراء سجلات تجارية بأسماء الغير واستعمالها في عمليات الاستيراد، إذ تستورد كميات كبيرة من البضائع الوهمية، وتحول قيمة هذه البضاعة بالعملة الصعبة إلى بنوك أجنبية.[3]

---

[1] المديرية العامة للأمن الوطني، **مصالح شرطة مكافحة الجرائم الالكترونية تسجل 567 قضية تتعلق بجرائم الانترنت**، متاح على الموقع:
http://www.algeriepolice.dz/?, consulté le : 10/08/2017.

[2] نادية عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[3] علاش أحمد، قرامطية فاطمة، **دور المصارف في مكافحة تبييض الأموال – حالة الجزائر-**، الملتقى الوطني: مكافحة تبييض الاموال في المؤسسات المالية الجزائرية – الواقع والتحديات- ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي: 04-05 مارس 2013.

- **سوق الصرف الموازي:** تتم عمليات شراء وبيع العملة الصعبة في السوق السوداء على مرأى ومسمع من السلطات العمومية،[1] وتقديرات الخبراء تشير إلى حوالي 9 مليارات دولار يتم تداولها في هذه السوق سنوياً.[2]

- **استغلال وسائل الدفع المتاحة:** إن الاستعمال الواسع للنقود الورقية والمعدنية على حساب وسائل الدفع الأخرى، يؤثر سلباً على إمكانية تتبع الأموال المشبوهة.[3] إذ أن حوالي 80% من الصفقات التجارية تتم نقداً.

- **بنوك الواجهة:** وهي وجه من أوجه تبييض الأموال في الجزائر ومن أشهر القضايا: بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي اللذين تمت تصفيتهما بسبب سوء التسيير والغش وتبييض الأموال.

- **الاعتماد المستندي:** لقد تزايد استخدام هذه التقنية في عمليات تبييض الأموال في الجزائر، وذلك عن طريق تزوير الوثائق المقدمة وتضخيم الفواتير في عمليات الاستيراد والتصدير.[4]

- **التحويلات البنكية نحو الخارج:** لايزال النظام المصرفي الجزائري يعاني من البيروقراطية، الفساد والتحويلات المالية المشبوهة نحو الخارج، ناهيك عن نقص الشفافية في العمليات المصرفية في الجزائر، ومن أخطر عمليات التحويلات نحو الخارج التي عرفها النظام المصرفي الجزائري، تلك التي تمت عبر بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي.[5] قضية الخليفة سجلت اختفاء 3 إلى 5 ملايير دولار، أما قضية البنك التجاري والصناعي سجلت اختفاء 1323 مليار سنتيم.[6]

المحور الثالث: أساليب الوقاية من تبييض الأموال في البنوك الجزائرية

تتبع البنوك مجموعة من التدابير ذات الطابع الوقائي، من أجل منع استغلال وتوريط النظام المصرفي في عمليات تبييض الأموال.

---

[1] بن عيسى بن علية، **جهود وآليات مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص 131.

[2] حمزة كحال، **الجزائر: 9 مليارات دولار حجم السوق السوداء للعملات**، العربي الجديد، 12 نوفمبر 2016، متاح على الموقع:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/11/12/ , consulté le : 25/07/2017.

[3] عبد الرؤوف مليط، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[4] نادية عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 112-113.

[5] بن عيسى بن علية، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

[6] قارة ملاك، **الجريمة المعلوماتية في القطاع البنكي وأساليب مكافحتها – إشارة لحالة الجزائر-**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 39، ص 425.

1- أساليب تبييض الأموال في البنوك الجزائرية:

- **أسلوب التركيب:** وهو أسلوب يتم عن طريقه تقسيم المال المراد تبييضه إلى مبالغ أقل من الحد الذي يجب على البنوك الجزائرية إبلاغ البنك المركزي عنده، ثم يقوم فرد أو عدة أفراد بإيداع هذه المبالغ لدى البنوك أو تحويلها أو شراء شيكات سياحية أو شيكات بنكية بها.

- **أسلوب التواطئ الداخلي (الفردي أو الجماعي):** وفي هذا الأسلوب يقوم موظفو البنوك الجزائرية بتسهيل قبول الإيداعات الكبيرة مقابل انتفاع شخصي لهم، مع عدم إبلاغ السلطات الأمنية عن ذلك.

- **أسلوب التحويل من بنك إلى آخر:** وهو أسلوب يحتاج إلى تواطئ داخلي بين البنوك الجزائرية، حيث يتم من خلاله تحويل الأموال غير القانونية من بنك إلى آخر بوصفها أموالاً قانونية.[1]

2- التدابير الوقائية ضد تبييض الأموال في البنوك الجزائرية:

ألزم القانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما والنظام 03/12 الصادر عن بنك الجزائر مجموعة من التدابير الوقائية على البنوك، والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية:

- **الرقابة الداخلية:** يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع نظام للمراقبة الداخلية، مع ضرورة تناسب هذا النظام مع طبيعة نشاط المؤسسات وحجمها، بالاضافة إلى وجوب التلاؤم مع مختلف المخاطر التي تتعرض لها.[2] وتتمحور مستلزمات ومتطلبات نظام الرقابة الداخلية الواجب تنفيذه على مستوى جميع البنوك، في النقاط التالية: نظام الرقابة على العمليات والإجراءات الداخلية، التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر، نظام المعلومات والتوثيق.[3]

- **التحقق من هوية الزبائن (العملاء):** تطبيقاً لهذا المبدأ تعمل البنوك على عدم فتح حسابات بنكية بأسماء وهمية أومجهولة الهوية سواء تعلق الأمر بالشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري، ففتح الحسابات البنكية تكون بالأساس قائمة على هوية العميل، والتعرف على المستندات الرسمية الخاصة بالعميل التي تثبت الهوية

[1] كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافحته**، المؤتمر الدولي: إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2008، ص 13.

[2] موسى مبارك أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية – دراسة حالة بنك الجزائر-**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 159.

[3] **النظام رقم 02-03**، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

الحقيقية للزبون المتعامل مع البنك،[1] ولا يقتصر هذا المبدأ على التحقق من هوية العميل بل يجب أن يشمل أيضاً التعرف على العمل الذي يمارسه والعمليات المالية التي يجريها مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومدى مشروعيتها.[2]

- **حفظ السجلات والمستندات:** وهذا نظراً لأهمية الاحتفاظ بالسندات كونها تسهل على سلطات المكافحة معرفة مصدر الأموال ومتابعة الجريمة.[3] لذا على المصارف والمؤسسات المالية الاحتفاظ بهوية العملاء وعناوينهم وكذا العمليات التي تم إجراءها من طرف العملاء لمدة 5 سنوات على الأقل.[4]

- **التكوين المستمر لمستخدمي القطاع البنكي:** طبقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي التي فرضت على العاملين في البنوك برامج التدريب المتطور والمستمر، بهدف معرفة العمليات المشكوك فيها،[5] فقد ألزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية أن تضع برنامج تكوين دائم لمستخدميهم لزيادة وعيهم ومعرفتهم بمختلف التدابير المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، على أن يتلاءم مضمون هذه الدورات التكوينية مع احتياجات كل مؤسسة مالية.[6]

- **أنظمة الانذار:** يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تتوفر على أنظمة تسمح بالنسبة إلى جميع الحسابات باكتشاف النشاطات ذات الطابع الغير اعتيادي أو المشتبه فيه. ويجب أن تخضع العمليات المشتبه فيها إلى إخطار بالشبهة يرسل إلى خلية معالجة الاستعلام المالي.

- **إخطار الشبهة:** يجب على البنوك والمؤسسات المالية إبلاغ خلية معالجة الاستعلام المالي بكل عملية تتعلق بأموال يشتبه أنه متحصل عليها من جريمة أو يبدو أنها موجهة لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب،[7] ويتعين القيام بهذا الإخطار

---

[1] عبد السلام حسان، **جريمة تبييض الأموال وسبل مكافحتها في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: الحقوق، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون جنائي، جامعة لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص 183.

[2] قيشاح نبيلة، **آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري**، 2015، ص 247، متاح على الموقع: file:///C:/Users/ser/Downloads/861bb2da94df1009bad6d1c94dd9e26d%20(1).pdf , consulté le : 26/07/2017

[3] قيشاح نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 247.

[4] نادية عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 233.

[5] عبد السلام حسان، **مرجع سبق ذكره**، ص 188.

[6] نظام رقم 12-03، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[7] نوفل سمايلي، محمد حسن رشم، فضيلة بوطورة، **تطور أساليب غسيل الاموال ودور اجراءات الرقابة في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة (مع الإشارة لاجراءات البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري)**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 01،

بمجرد وجود شبهة حتى ولو تعذر تأجيل تنفيذ تلك العمليات أو بعد إنجازها.[1] إن البلاغات التي تتلقاها الخلية معظمها من البنوك،[2] وقدر مجموع الإخطارات من البنوك كما يلي:

السنة	2015	2016
عدد الإخطارات	1290	1240

Source : Mnistére des Finances, **Dispositif National (CTRF)**, janvier 2017.

- **الرقابة الخارجية:** تتمثل الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في رقابة اللجنة المصرفية وكذا رقابة البنك المركزي.[3] وتسهر اللجنة المصرفية على أن تتوفر البنوك والمؤسسات المالية على سياسات وممارسات وتدابير مناسبة لا سيما في ما يخص المعايير المتعلقة بمعرفة الزبون وعملياته والكشف والمراقبة بالإضافة إلى الإخطار بالشبهة مما يضمن مستوى عال من الأخلاقيات والاحترافية في الميدان المصرفي،[4] أما البنك المركزي يعتبر الرقيب الأول على نشاطات القطاع المصرفي، وعليه يسعى في أداء وظيفته الرقابية على التأكد من أن جميع البنوك الخاصة منها والعامة، تتقيد في أعمالها بأحكام البنك المركزي وقرارات مجلس إدارته وكذا التوجيهات المبلغة إليها من أجهزته المختصة.[5] وفيما يلي إحصائيات عن مهمات الرقابة الميدانية التي نظمها بنك الجزائر على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب :

السنة المالية	عدد المهمات المنفذة	مجموع المستخدمين المخصصين	عدد الأيام	أيام/ أشخاص
2013	1	2	22	44
2014	6	12	132	1584
2015	4	8	88	704

المصدر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، **تقرير التقييم المتبادل (تقرير المتابعة السابع للجزائر)**، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2016، ص 36-37.

جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016، ص 19.

[1] مباركي دليلة، **غسيل الأموال**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم القانونية، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون جنائي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص 116.

[2] قيشاح نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

[3] **المرجع أعلاه**، ص 250.

[4] نوفل سمايلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[5] موسى مبارك أحلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 17-18.

- **المصارف المراسلة:** يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية، أن تجمع معلومات كافية حول مراسليها المصرفيين، تسمح بمعرفة نشاطهم وسمعتهم. ويجب أن تتم علاقات المراسل مع المؤسسات المصرفية الأجنبية.[1]

خاتمة:

إن الإجراءات الوقائية ضد تبييض الأموال المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية تتمحور حول: التحقق من هوية الزبائن، حفظ السجلات والمستندات، الرقابة الداخلية في البنوك، الرقابة الخارجية على البنوك، تكوين المستخدمين في القطاع المصرفي، الإخطار بالشبهة، أنظمة الإنذار، المصارف المراسلة.

- النتائج:

- تتعدد مصادر تبييض الأموال في الجزائر، وأهمها: الاتجار غير الشرعي في المخدرات، الارهاب، التهريب، تزوير العملات، التهرب الضريبي، الهجرة غير الشرعية، الفساد (الرشوة، الاختلاس،...)، والجرائم الالكترونية؛

- تتمثل أهم أساليب تبييض الأموال في البنوك الجزائرية في: أسلوب التركيب، أسلوب التواطئ الداخلي سواءاً الفردي أو الجماعي وأسلوب التحويل من بنك إلى آخر؛

- يتوجب على البنوك الجزائرية اتباع مجموعة من التدابير الوقائية لتفادي التورط في تبييض الأموال، والتي أوصى عليها قانون 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما، والنظام رقم 03/12 الصادر عن بنك الجزائر.

- التوصيات:

- ضرورة تطبيق البنوك الجزائرية التدابير الوقائية تطبيقاً صارماً؛

- توفير مراكز تدريب متخصصة في مجال مكافحة عمليات تبييض الاموال، حتى يتمكن موظفو البنوك من التعرف على العمليات المركبة والمعقدة التي يتبعها مبيضوا الأموال؛

- التحديث الدائم والمستمر للبيانات الخاصة بالعملاء ومعرفة نشاطهم التجاري؛

- اتخاذ التدابير الكافية لمنع سوء استخدام التطورات التكنولوجية في عمليات تبييض الأموال.

[1] نوفل سمايلي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- **قائمة المراجع والمصادر:**

- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **الحصيلة السنوية المتعلقة بالكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني**، من قبل مصالح المكافحة الثلاث (الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك)، متاح على الموقع: https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/?p=donnees , consulté le : 13/08/2017.

- الشرطة القضائية، **"حصيلة نشاط وحدات الدرك الوطني في ميدان قمع الإجرام المنظم خلال السداسي الأول من سنة 2015"**، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined، تاريخ الإطلاع: 2017/07/22.

- المديرية العامة للامن الوطني، **خبراء الشرطة العلمية والتقنية للمديرية العامة للامن الوطني يرصدون 163 قضية تزوير في العملات النقدية**، متاح على الموقع: http://www.algeriepolice.dz/? , consulté le : 10/05/2017

- المديرية العامة للأمن الوطني، **الشرطة تنجح في تفكيك عصابات خطيرة وتسترجع أوراق نقدية مزورة**، متاح على الموقع: http://www.algeriepolice.dz/? , consulté le : 25/07/2017

- المديرية العامة للأمن الوطني، **مصالح شرطة مكافحة الجرائم الالكترونية تسجل 567 قضية تتعلق بجرائم الانترنت**، متاح على الموقع: http://www.algeriepolice.dz/? , consulté le : 10/08/2017.

- **النظام رقم 02-03**، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

- بن عيسى بن علية، **جهود وآليات مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

- بهلولي فيصل، خويلد عفاف، **ظاهرة تبييض الأموال وآليات مكافحتها في المؤسسات المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس،المغرب-**، الملتقى الوطني: مكافحة تبييض الأموال في المؤسسات المالية الجزائرية –الواقع والتحديات-، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي: 04-05 مارس 2013.

- حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

- حمزة كحال، **الجزائر: 9 مليارات دولار حجم السوق السوداء للعملات**، العربي الجديد، 12 نوفمبر 2016، متاح على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/11/12/ , consulté le : 25/07/2017.

- عبد الرؤوف مليط، **سياسة مكافحة تبييض الاموال في الجزائر**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،فرع: التنظيم السياسي والاداري، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

- عبد السلام حسان، **جريمة تبييض الأموال وسبل مكافحتها في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: الحقوق، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون جنائي، جامعة لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2016/2015.

- علاش أحمد، قرامطية فاطمة، **دور المصارف في مكافحة تبييض الأموال –حالة الجزائر-**، الملتقى الوطني: مكافحة تبييض الاموال في المؤسسات المالية الجزائرية – الواقع والتحديات-، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي: 04-05 مارس 2013.

- قارة ملاك، الجريمة **المعلوماتية في القطاع البنكي وأساليب مكافحتها – إشارة لحالة الجزائر-**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 39.

- قسمية محمد، **مكافحة جرائم تبييض الأموال**، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون، فرع: قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 1، 2016/2015.

- قيشاح نبيلة، **آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري**، 2015، ص 246، متاح على الموقع:

file:///C:/Users/ser/Downloads/861bb2da94df1009bad6d1c94dd9e26d%20(1).pdf , consulté le : 26/07/2017

- كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافحته**، المؤتمر الدولي: إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2008.

- لطرش فيروز، بن عزوز حاتم، **الجريمة الالكترونية في الجزائر: من جريمة فردية إلى جريمة منظمة**، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد01، 2016.

- مباركي دليلة، **غسيل الأموال**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم القانونية، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون جنائي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

- محمد مجدان، **الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني.

- موسى مبارك أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية – دراسة حالة بنك الجزائر-**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، **تقرير التقييم المتبادل (تقرير**

المتابعة السابع للجزائر)، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2016.

- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، **تقرير المتابعة السابع للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية**، 27 أبريل 2016.

- نادية عبد الرحيم، **مكافحة تبييض الاموال في الجهاز المصرفي الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

- نوفل سمايلي، محمد حسن رشم، فضيلة بوطورة، **تطور أساليب غسيل الاموال ودور اجراءات الرقابة في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة (مع الإشارة لاجراءات البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري)**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016.

- https://www.transparency.org/ , consulté le : 29/07/2017.

- Mnistére des Finances, **Dispositif National (CTRF)**, janvier 2017.